## باب التاريخ:

# 1. جذور وأثر الانتداب الفرنسي على لبنان

# The roots and impact of the French Mandate on Lebanon

**بقلم الدكتور: رحال محمد الرحال**

باحث في التاريخ الحديث والمعاصر، حائز على الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر من جامعة بيروت العربية 2023

**Dr. Rahhal Mohammad ALRAHAL**

Researcher in modern and contemporary history، Holds a PhD in Modern and Contemporary History from Beirut Arab University 2023

rahhalrahhal722@gmail.com

**الملخص:**

شهدت الولايات العربية في أواخر الدولة العثمانية حالة من النشاط الغربي من خلال مدارس وسفارات وغيرها، وترجمت هذه الحركة عن طريق التسريع بانهيار الدولة العثمانية على يد فرنسا وبريطانيا اللتين سعتا إلى اقتسام تركة الدولة العثمانية، وهذا ما حصل بالفعل من خلال اتفاقية سايكس بيكو، وكان لبنان من حصة فرنسا، وقد تم اعلان دولة لبنان الكبير على لسان الجنرال غورو، وقد عانى لبنان على مدى فترة الانتداب من ويلاته، فقد كان الجانب الإداري ممسوكا بالكامل من الجانب الفرنسي

مما جعل الفرنسيين متحكمين بكافة مفاصل الحياة في لبنان، إلا انه كان ثمة بعض الإيجابيات من خلال توسيع طريق بيروت دمشق، لإنما لا يقارن بالسلبيات التي حصلت للبلد وما يزال يعاني من آثارها إلى يومنا هذا.

**Abstract**

At the end of the Ottoman Empire, the Arab states witnessed a state of Western activity through schools, embassies, etc. and this movement was translated by accelerating the collapse of the Ottoman Empire at the hands of France and Britain, who sought to divide the legacy of the Ottoman Empire, and this is what actually happened through the Sykes-Picot Agreement, and Lebanon was From the share of France, and the state of Greater Lebanon was declared by General Gouraud, and Lebanon suffered throughout the mandate period from its scourges, as the administrative side was completely occupied by the French side, which made the French control all aspects of life in Lebanon, but there were some positives from During the expansion of the Beirut-Damascus road, however, it is incomparable with the negatives that happened to the country and it is still suffering from its effects on this day.

**مقدمة**

تعتبر الفترة التي تلت تداعي الدولة العثمانية وانهيارها فترة مصيرية في تاريخ المنطقة العربية والإسلامية على وجه الخصوص، فقد حكمت الدولة العثمانية المنطقة لما يزيد على أربعة قرون، وقد تبدلت الأحوال والأمور في الدولة بين الشدة واللين، إلى أن وصل الأمر إلى ضعف الدولة وسمح الوضع للدول الاوربية بالتدخّل في شؤون البلاد العربية والواقعة تحت السيطرة العثمانية، وقد تجلى هذا التدخل في البروتوكول الذي وقّع بين سفراء الدول الخمس والدولة العثمانية عقب الحرب الاهلية التي وقعت بين الدروز والموارنة سنة 1860م وتحول البلاد إلى نوع جديد من الحكم عُرف بالمتصرفية.

في الوقت الذي كانت الدولة العثمانية تتداعى فيه كانت الدول الاوروبية تسعى جاهدة لموطئ قدم في المنطقة العربية الناشئة مطلع القرن العشرين، وقد اقتسم الإنكليز والفرنسيون المنطقة ضمن اتفاقية سايكس بيكو الشهيرة، والتي تضمنت اقتسام تركة الدولة العثمانية بين بريطانيا وفرنسا من بلاد الشام والعراق، وفي الكواليس حصل صراع على المنافذ والمناطق الحيوية بين الطرفين بحيث سعى كل طرف إلى الحصول على منافذ بحرية، فكانت فلسطين من ضمن حصة الإنكليز واليهود فيما بعد، أما ساحل الشام من سورية ولبنان فكان تحت السيطرة الفرنسية.

ولتجميل الموقف في المجتمع الدولي وضع نظام الانتداب كي لا يكون احتلالا مباشرا، وقد خلّف هذا الانتداب العديد من النتائج على مدى سنوات طويلة، وقد تراوحت هذه النتائج بين السلبية في معظمها وبعض الإيجابيات، وهنا في هذا البحث سأعرض للانتداب الفرنسي وآثاره السلبية والايجابية على الدولة والمجتمع في لبنان.

**الإشكاليات**

- ما هو الهدف الرئيس للانتداب الأوروبي؟
- كيف كانت آثار الانتداب على لبنان؟
- ما هي الثمار التي جناها لبنان من جراء الانتداب؟
- هل حسّن الانتداب من الأوضاع العامة في لبنان؟

**الفرضيات:**

- ما الذي كان سيحل بمقدّرات بلادنا بمنأى عن الانتداب الفرنسي؟
- لولا وجود الانتداب ما النتيجة التي كان سيجنيها لبنان؟
- لنفرض أن نتائج الانتداب هي بمثابة عامل إيجابي وسلبي، فكيف يمكن الجزم في ذلك؟
- لو أن الانتداب لم يحلّ ولم يحصل في بلادنا، فهل كان لكل ما حلّ في بلادنا من سلبيات وايجابيات ان يكون؟

**أهمية الموضوع:**

لا بد من تسليط الضوء على كل مرحلة تاريخية يمر بها بلد ما، وذلك لناحية الإيجابيات والسلبيات، وكوننا في لبنان الدولة التي نشأت باسم لبنان الكبير تحت الوصاية الفرنسية، والتي تحولت بشكل أو بآخر إلى انتداب فرنسي استمر حتى عام 1943م بحيث ظهر الاستقلال في ظل بعض الوجود الفرنسي.

فمن الضرورة بمكان اجراء دراسة تاريخية تفنّد وتشرح الأسباب والمخرجات التي خلّفها الانتداب الفرنسي على لبنان، ويرى البعض ان هذه المخلفات والآثار لا تزال إلى يومنا هذا.

**تقسيم البحث:**

اقتضى البحث تقسيمه إلى تمهيد وفصلين اثنين وخاتمة، الفصل الأول يتناول أرضية إنشاء دولة لبنان الكبير عشية انهيار الدولة العثمانية في ظل رعاية فرنسية، والفصل الثاني يتناول الآثار الإيجابية والسلبية على لبنان نتيجة هذه الحقبة التي وصفت بأنها فوضوية على الصعيد اللبناني.

الفصل الأول: أرضية إنشاء دولة لبنان الكبير في ظل الانتداب الفرنسي

أولاً: الدولة العثمانية والاوروبيون في لبنان

ثانياً: الصراع الإنكليزي الفرنسي على لبنان

ثالثاً: انتداب فرنسا على لبنان ومجرياته

الفصل الثاني: الآثار الإيجابية والسلبية للانتداب على لبنان

أولاً: على الصعيد السياسي

ثانياً: على الصعيد الاقتصادي

ثالثاً: على الصعيد الاجتماعي والتربوي

خاتمة

**التمهيد**

يعتبر تاريخ المنطقة العربية حافلا بالأحداث التي تبدلت وتغيرت على شعوب المنطقة

تبعاً للتغيرات السياسية فيها، وقد لعب الجانب الديني دوراً جزئياً في هذه التغيرات، فقد حكمت منطقة بلاد الشام من خلال العرب المسلمين على مدى قرون من الزمن، بحيث دخلت تحت الحكم الإسلامي في فترة مبكرة من الإسلام، ودالت عليها العديد من العصور والدول، إلى أن حكمها في فترة متأخرة من الحكم الإسلامي العثمانيون الاتراك، وقد تراوح الحكم التركي بين الشدة واللين في التعامل مع اللبنانيين، وقد اتّبع الحاكم العثماني أكثر من تنظيم اداري في جبل لبنان على وجه الخصوص، فمن نظام القائمّقامية إلى نظام المتصرفية كنوع من الحكم المباشر، وقد تخلل هذه الفترة قيام حرب أهلية بين الموارنة والدروز سنة 1860م والتي أثّرت بشكل كبير على تاريخ لبنان حتى وقتنا الحاضر.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن الحرب الأهلية فتحت الباب على مصراعيه للتدخل الأجنبي في صياغة تاريخ لبنان ورسم سياسته ومستقبله، فقد تضمن البروتوكول الموقّع سنة 1861م بين الدولة العثمانية وسفراء الدول الخمس الاوروبية الفاعلة على الساحة اللبنانية (فرنسا، بريطانيا، إيطاليا، روسيا، بروسيا)، ستة عشر بنداً رسم من خلاله السياسة العامة للبنان، وهنا لا بد من الإشارة إلى ان فرنسا عزفت على وتر الطائفية من خلال دعم الموارنة في جبل لبنان، وغالباً ما كانت تقف إلى جانب الكنيسة في أي حدث سياسي.

**الفصل الأول: أرضية انشاء دولة لبنان الكبير في ظل الانتداب الفرنسي**

في البداية لا بد من عرض مقدمة تاريخية بسيطة عن تاريخ لبنان وفهم المراحل التي مرّ بها لكي تسهل قراءة الموقف التاريخي في فترة الانتداب والمفرزات التي نتجت عن هذه المرحلة، فمنذ منتصف القرن التاسع عشر كان اللاعب الفرنسي أساسي على الساحة السياسية اللبنانية، كونه يمتلك حليفاً ذا نفوذ على الأرض وهذا الحليف هو أتباع الطائفة المارونية.

وسرعان ما عززت فرنسا من وجودها في لبنان من خلال تقوية الأطراف الداخلية الداعمة لها من جهة، والاتفاق مع بريطانيا على اقتسام ما بقي من أملاك الدولة العثمانية في المنطقة العربية من جهة اخرى، وإن حصلت بعض الصدامات والخلافات على هذه الحصص فإن فرنسا تمسكت بلبنان وسورية على وجه الخصوص لما لهاتين المنطقتين من أهمية استراتيجية على الصعد كافة، من مواصلات وخيرات وجعلها سوقاً

واعدة لتصريف الإنتاج الفرنسي في ظل تراجع وتدهور الصناعات المحلية.

**أولاً: الدولة العثمانية والاوروبيون في لبنان**

لعبت طبيعة لبنان الجبلية دوراً مهما في مجريات الاحداث التي مرّت عليه خلال العصور الوسطى كما حددت كثير من معالمه ومعطياته على الصعيدين الاجتماعي والطائفي على حدٍ سواء. وفي فترة حكم الدولة العثمانية أصبح جبل لبنان ملجأ للخارجين عن السلطة لذا عانت الدولة العثمانية من صعوبات في السيطرة على الموقف وقد تجلى ذلك باتباعها نظام حكم مختلف عن باقي الولايات العثمانية أسوة ببيروت والقدس وغيرها،

واستمر هذا الامر إلى فترة الحرب الاهلية اللبنانية سنة1860م بين الدروز والموارنة، وقد تمخض عن هذه الحرب التدخل المباشر الأوروبي في الشؤون المحلية للبنان من خلال دعم اطراف دون اطراف أخرى، والمشاركة في الحكم الفعلي لمتصرفية جبل لبنان من خلال البروتوكول الموقّع سنة1861م، والمعدّل سنة 1864م، الامر الذي جعل للدول الاوروبية موطئ قدم كبيرا هنا في المنطقة على وجه العموم ولبنان على وجه الخوص. فقد سمح هذا البروتوكول بالاطلاع المباشر ومراقبة تنفيذه، ولم تتورع فرنسا عن التدخل من خلال قناصلها مثل تريكو وهنري قيز في العبث بالامور الداخلية(رستم، 1973، ص35).

وحكم لبنان في فترة المتصرفية عدد من المتصرفين العثمانيين في حين كانوا على تواصل وتشاور دائم مع سفراء الدول الاوروبية في بيروت والسفير الفرنسي على وجه الخصوص، فقد كانت وبشكل علني فرنسا تقف إلى جانب الموارنة، وقد أشار المؤرخون إلى ذلك في غير موضع.

وقد شهدت هذه الفترة نمو وازدهار الناحية العلمية في لبنان على وجه العموم فقد انتشرت الارساليات الأجنبية وافتتحت المدارس والجامعات التي غدت من اهم الجامعات في المنطقة، وهناك العديد من المدارس اللادينية والمدارس الوطنية التي خرّجت كوادر علمية وتربوية

**ثانياً: الصراع الإنكليزي الفرنسي على المنطقة العربية**

تعتبر المسألة الشرقية من المسائل الحيوية في العصر الحديث وتتلخص بالانهيار

الوشيك للدولة العثمانية مطلع القرن العشرين والصراع الأوروبي على ورثتها، وقد لعب الجانب الروسي دوراً مهماً بها إلا أن قيام الثورة البلشفية قد أجهض وضيّع المكتسبات التي حققتها روسيا من جرّاء اقتسام أملاك السلطنة العثمانية.

إن انحلال الإمبراطورية العثمانية في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، طرح جملة من المصطلحات السياسية المعبرة عن حالة الإمبراطورية، لا بد من الإشارة إليها لفهم طبيعة التدخل الدولي عموماً في القضايا الداخلية للإمبراطورية العثمانية والتدخل الفرنسي – الانكليزي خصوصاً. ولعل مصطلحي «المسألة الشرقية» والرجل المريض هما من المصطلحات التي تم تداولها على الصعيد الدولي لغرض معرفة الحيثيات والنتائج التي تترتب على تفكك الدولة العثمانية(الهاشم، 2007، ص47).

سعت فرنسا إلى نشر ثقافة الانتداب وإلى تفسير هذه الكلمة على هذا النحو الجميل في جامعة الأمم_الأمم المتحدة لاحقا_ كلما أثير موضوع الانتداب، لكنها لم تقرن يوماً الاقوال بالأفعال بحيث كانت أوضاع الانتداب وفقاً لمبادئ ويلسن، لكن كان الحال على العكس تماماً، ودليل ذلك المماطلة في منح الاستقلال للبنان تحت ظروف وحجج شتى(حبوش، د ت، ص5).

كان ينبغي أن تكون علاقة فرنسا، وذلك وفقاً للوعود المغطاة والممنوحة في صك الانتداب، لكن الواقع كان على النقيض تماماً، فالتحريض والافساد وتفريق الصفوف وبذر الخلاف وغيرها هو الأساس الذي اتبعه ممثلو فرنسا وموظفوها في لبنان، ولهذا الغرض كان المستشارون والنواب الفرنسيون في الحكم، حيث عبر عن ذلك بعض المؤرخون :» إن حكوماتنا ومجالسنا التمثيلية المتعاقبة كانت كآلات صماء تدار وفاقاً لمشيئة الاستعماريين المقيمين في المفوضية العليا باسم مفوضين ومندوبين ومستشارين» (حبوش، د ت، ص5).

فقد خطط الحلفاء على تقسيم تركة الدولة العثمانية حيث أتت حصة روسيا إسطنبول والمضائق (البوسفور والدردنيل) وفقاً لأتفاقية إسطنبول 1915م، كما تعهدت بريطانيا بدعم العرب حيال قيامهم بثورة على السلطنة العثمانية، وذلك بعد التواصل مع الشريف حسين الذي ابدى استعداداً لذلك وأجرى سنة 1916م مراسلات حسين مكماهون الشهيرة، التي نتج عنها تقسيم سورية ولبنان والعراق وجزء من الاناضول إلى مناطق فرنسية وانكليزية تحت الحكم المباشر لهاتين الدولتين، وقد تبع ذلك اتفاقيات أخرى

لتقسيم التركة العثمانية، وفي هذا الموضع ما يهمنا هو لبنان فقد كان من الحصة الفرنسية التي عملت على انزال جيوشها فيه(سولت، 2008، ص93).

**ثالثاً: انتداب فرنسا على لبنان ومجرياته**

بدأ التدخل العسكري المباشر من قبل الدولة الفرنسية في إنزال وحدات عسكرية على الساحل اللبناني، وكان الهدف احتلال لبنان تحت مسميات شتى، حيث نزلت بيروت وبموافقة الجنرال اللنبي وحدات من الجيش الفرنسي وفي اليوم التالي دخل الجنرال اللنبي بيروت على رأس جيشه، وذلك سنة 1918م، ترافقه كتيبة فرنسية بقيادة الكولونيل دي بيباب، وأصدر اوامره الى شكري باشا الأيوبي بمغادرة المدينة. ثم أنزل العلم العربي عن المباني العامة، وسلم عمر الداعوق سلطته الى الكولونيل والذي أصبح الحاكم العسكري للبلاد. أما المجلس الإداري في بعبدا، فسمح له بالبقاء كهيئة وطنية حاكمة في جبل لبنان(الصليبي، 1991، ص206).

يذكر ان فرنسا لم تكن تنوي احتلال لبنان بالمعنى العسكري المتعارف عليه وإنما جمّلت الواقع تحت مسميات وذرائع شتى منها تسمية الانتداب التي اختبأ خلفها الكثير من الاسرار والاطماع على حدٍ سواء، وذلك من خلال النتائج والمخرجات التي تظهر بعد الانتداب، والغاية منه كانت مساعدة الشعب على الوصول الى الاستقلال والاستقرار، وتدريبه على ذلك كما سيظهر معنا. وقد أورد القوزي ما يفند فيه موضوع الانتداب «والانتداب في معناه اللغوي والقانوني، وكالة تفرض لمصلحة الشعب المنتدب عليه لضمان حصوله في المستقبل على الاستقلال التام، وسبب فرض هذه الوكالة افتقار الشعب المعني لبعض الامور التي تفرض نفسها للتقدم والرقي، كالمال والاختصاص والقوة» (القوزي، د ت، ص5).

ولكي يتم تجميل الانتداب وطمأنة البلاد المنتدبة من الضم والذوبان في الدول التي انتدبتها اعتمد مبادئ ويلسن التي منعت وحظرت ضم أراضي الدولة المنتدبة إلى أراضيها، وتعتبر مبادئ ويلسن الأربعة عشر من المبادئ التي تم الاتفاق عليها مع الحلفاء وذلك في مطلع القرن العشرين، في الفترة التي بدأت تتوضح خرائط الدول الحالية(القوزي، د ت، ص5).

وقد ظهرت في تلك الفترة بعض التفاهمات الدولية على طبيعة ومستقبل المنطقة من خلال الحدود أولاً والدول المسيطرة عليها، بحيث كانت بلاد الشام مناطق وولايات تابعة

للسلطة العثمانية أرضاً واحدة، إلا أن الدول الاوربية وخاصة بريطانيا وفرنسا عمدت إلى تقسيمها وفرض حدود وإدارات محلية تحت إمرتها ورعايتها وتم تقسيم المناطق بين فرنسا وبريطانيا، وفق اتفاقية سايكس بيكو نسبة إلى طرفي الاتفاقية الإنكليزي والفرنسي.

وقد جاءت التقسيمات على النحو التالي منطقة جنوبية بريطانية (فلسطين)، ومنطقة شرقية عربية (سوريا الداخلية)، ومنطقة شمالية فرنسية (لبنان والساحل السوري). وفي مرحلة لاحقة فُصلت كيليكيا عن الساحل السوري، فدعيت «المنطقة الشمالية». أما ما تبقى من الساحل السوري ولبنان، الى الجنوب، فدعي «المنطقة الغربية». واستمرت هذه التسمية حتى 1920م الفترة التي اعلن فيها دولة لبنان الكبير(الصليبي، 1991، ص206).

ولتجميل الموقف الفرنسي تجاه لبنان عمدت فرنسا إلى ارسال أحد أهم رجالات السياسة في لبنان وهو المحامي إميل إدة على ظهر إحدى بوارجها المتجهة إلى بيروت، وقد كان قد قضى سنوات في باريس بعد نفيه من قبل السلطات العثمانية التي قمعت كل صوت حر في المنطقة، حيث اخذ إده دور المستشار اللبناني لدى المفوض السامي الفرنسي في لبنان إلا أنه لم يبق طويلاً في هذا المنصب بسبب خلافه مع المفوض السامي (الصليبي، 1991، 207).

أعلن الجنرال غورو قيام دولة لبنان الكبير بعد مكوث القوات الفرنسية في لبنان لسنتين وذلك سنة 1920م في الأول من أيلول، من مقر إقامته في قصر الصنوبر في بيروت، وذلك عقب ضم الاقضية الأربعة (حاصبيا، راشيا، البقاع، بعلبك) من ولاية دمشق إلى دولة لبنان الكبير، كيف لا وكانت كل من سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي ويقطّعوا اوصالهما كما أرادوا، وقد سبق اعلان دولة لبنان الكبير العديد من القرارات التي تتعلق بضم اقضية وإلغاء أخرى، وقد سبق اعلان غورو هذا قرار متعلق بإنشاء دولة لبنان الكبير في فترة سابقة من هذه السنة (سويد، 2004، ص40).

وقد ضمت دولة لبنان الكبير المناطق الإدارية اللبنانية الحالية وعاصمتها بيروت، وقد اخذت أسماء التقسيمات الإدارية العثمانية حيث سميت المحافظات الحالية بالمتصرفيات، وقد حكم لبنان ككل بواسطة حاكم فرنسي ذي سلطة واسعة، واستمر الامر على هذا المنوال ست سنوات(سويد، 2004، ص41).

وقد تعاقب على الحكم في دولة لبنان الكبير، على مدى ست سنوات، أربعة حكام فرنسيين عيّنهم المفوض السامي وهم الكابيتان جورج ترابو (1920 – 1923)، وبريفات اوبوار (1923 – 1924)، والجنرال فاندنبرغ (1924 – 1925)، وليون كايلا (1925 – 1926). وكان يساعد ترابو في الحكم حتى 1922، مجلس استشاري من سبعة عشر عضواً عينهم الجنرال غورو لتمثيل مختلف طوائف البلاد. وهو يعتبر نواة لمجالس نيابية ذات خلفية طائفية(الصليبي، 1991، ص209).

كما أنشأ الجنرال غورو مجلساً تمثيلياً للبنان الكبير انتخب أعضاؤه بالاقتراع الشعبي في نيسان. وكانت مقاعد هذا المجلس موزعة على أساس طائفي. واجتمع المجلس للمرة الأولى في 20 ايار وانتخب حبيب باشا السعد رئيساً له. وفي السنتين التاليتين تعاقب على رئاسة المجلس مارونيان آخران هما نعوم لبكي في 1923، وإميل إده في 1924م (الصليبي، 1991، ص209).

يذكر ان اميل ادة عيّن رئيساً للجمهورية خلفاً للرئيس حبيب باشا السعد، بعد ضغط الذي مارسه الوطنيون اللبنانيون ووحدتهم الوطنية تم تحرير الدستور فرضخ المفوض السامي لجميع المطالب الوطنية، وذلك في كانون الثاني سنة 1936، وكما واجتمع المجلس النيابي وانتخب إميل إده رئيساً للجمهورية خلفا لحبيب باشا السعد (قاسم، 2012، ص69).

ومن أبرز الساسة الذين تولوا مناصب إدارية ورئاسية هامة في لبنان في تلك الفترة الشيخ محمد الجسر كرئيس مجلس الشيوخ، ثم مجلس النواب، من 1926 الى 1932. وبالرغم من الانتقاد الذي وجهه المسلمون إلى الجسر لاشتراكه في الحكومة اللبنانية وتعاونه مع الانتداب، فإن النجاح الذي أحرزه، والسلطة النافذة التي تمتع بها كرئيس للمجلس وكممثل للطائفة الإسلامية في الحكم، أغريا غيره من المسلمين السنيين على الاقتداء به. لكن هؤلاء ظلوا أقلية، واستمرت أكثرية المسلمين تعارض الأوضاع الراهنة. وفيما اقتصر نشاط بعض هؤلاء، وعلى رأسهم عبد الحميد كرامي في طرابلس وسليم سلام في بيروت، على المطالبة بالاتحاد مع سوريا، ذهب غيرهم، من الجيل الطالع، إلى أبعد من ذلك.

عندما اتخذ «الكونت دي مارتيل» قرارا جزئيا بالعمل بالدستور وذلك في سنة 1934، وكان القرار يقضي بإجراء انتخاب مجلس نواب جديد، ولكن هذا المجلس لم يسمح

له بانتخاب رئيس الجمهورية، حيث عيّنت سلطات الانتداب حبيب باشا السعد رئيسا للجمهورية لمدة سنتين. وقد عملت سلطات الانتداب الى تعزيز النعرات الطائفية خاصة عندما يتبين في الأفق توحيد الكلمة بين أبنائه من أجل القضية الوطنية والقومية. وفي تلك الفترة كان السوريون قد أعلنوا الثورة بعد وفاة إبراهيم هنانو وإغلاق مكاتب الكتلة الوطنية واعتقال الزعماء الوطنيين، وقد دعم اللبنانيون هذه الثورة خاصة بعدما يئست من سلطات الانتداب في تحقيق مطالبها (قاسم، 2012، ص68).

يذكر أن الهدف الأساس من الانتداب الفرنسي كما أعلنته فرنسا غير مرة أنها جاءت لحماية اصدقائها الموارنة في الشرق وذلك في مواجهة الخطر القومي العربي الذي دعا إلى الاتحاد مع العرب وذوبان المسيحية في هذا التكتل، حيث أشار الدكتور كمال الصليبي إلى أن فرنسا إنما جاءت لبنان لتحمي أصدقاءها الموارنة وتضمن مصالحهم. وكان الجنرالات الفرنسيون يجولون في المناطق اللبنانية، فيستقبلهم الموارنة بالهتاف وإطلاق الرصاص. فقد كانت فرنسا بحاجة إلى لبنان مسيحي صديق، كمركز ثقل لسياستها في المنطقة، فقد كان الموارنة وسواهم من مسيحيي لبنان يشعرون بحاجة إلى الحماية الفرنسية كرد فعل على القوميين العرب ورغبتهم في الوحدة الشاملة. وبدت هذه الحماية ضرورية، على نحو خاص، في السنوات الأولى بعد الحرب العالمية الاولى حين كان الشريف فيصل وحكومته العربية في دمشق يسيطران على «المنطقة الشرقية» ويناديان بوحدة سوريا العربية(الصليبي، 1991، ص207).

**الفصل الثاني: الآثار الإيجابية والسلبية للانتداب على لبنان**

للوهلة الأولى لا يمكن الجزم بسلبية الانتداب الفرنسي على لبنان وخاصة لناحية التغيرات التطورات التي حصلت في لبنان والمشرق عموماً، فقد انفتح الشرق على الغرب من خلال الاحتكاك بين السلطات الفرنسية من جهة واللبنانيين من جهة أخرى وخاصة في مجال الإدارات والمراكز ذات طابع رسمي، فقد عمدت سلطة الانتداب إلى تعيين مستشارين فرنسيين في كافة مفاصل الحياة الإدارية في لبنان.

لكن في المقابل وعلى الصعيد الإداري على وجه الخصوص فإن تعيين مستشارين فرنسيين في الإدارات العامة، حرم اللبنانيين من فرصة إدارة البلاد والتصرف وفقاً لمصالح البلاد، وإنما وفقاً لمصالح المستعمر الفرنسي، ولم تكن المشكلات تلك تؤّثر على الناحية الإدارية فحسب، بل شملت كافة مناحي الحياة من سياسية واقتصادية واجتماعية.

وفي هذا الموضع لا بد من التنويه إلى الترابط بين الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية على حدٍّ سواء، بحيث لا يمكن فصل جانب عن جانب، والفساد في طرف من هذه المعادلة يؤدي إلى اختلالها بالكامل، وقد تجلى تأثير الفساد أولاً على الجانب السياسي وقد أثّر هذا الجانب بشكل مباشر على الجانب الاقتصادي بطبيعة الحال، كما خلّف آثاراً كارثية على المستوى الاجتماعي والتربوي لما للبنان من خصوصية في الجانب التربوي الذي سأتوسع به لاحقاً.

**أولاً: على الصعيد السياسي**

سعى الجنرال كاترو في أواخر حكمه للبنان كحاكم عسكري إلى طمأنة اللبنانيين والسوريين على حدْ سواء إلى أهمية حصولهم على الاستقلال ووعدهم بالحرية والسيادة وفقاً لما جاء في نص الخطاب الموجه إلى كل الشعبين، وقد أكّد على أن الوجود العسكري لكل من بريطانيا وفرنسا في لبنان وسورية إنما هو وجود أمني لحمايتهما من قوات هتلر ولعدم ترك المجال للألمان بجعل هاتين الدولتين _لبنان وسورية_ منطلقاً للهجوم على الفرنسيين والانكليز (ضاهر، 1977، ص123).

عملت السلطات الفرنسية على مجابهة أي حركة وطنية تنشأ سواء في لبنان او سورية هدفها النيل من المستعمر وطرده، فقد أبعدت السلطات الفرنسية رجالاً وطنيين عاملين كرجال الكتلة الوطنية في دمشق السادة شكري القوتلي وسعدالله الجابري وجميل مردم وفارس الخوري والسادة رياض الصلح والأمير شكيب أرسلان والامير عادل أرسلان وامين الريحاني وعلي ناصر الدين وغيرهم كثيرين في بيروت ودمشق لأنهم كانوا يدافعون عن الوطن ويدعون إلى النهوض والاتحاد والتآخي (حبوش، د ت، ص7).

فقد ارادت من خلال هذه الخطوة منع وقمع أي حركة تحررية في لبنان او سورية، لكن لجأ اللبنانيون إلى العديد من الأساليب على سبيل التخلص من الانتداب فقد طالب اللبنانيون بالممكن، وهو الحصول على قدر أوسع من الاستقلال. بحيث يتسلم مسؤول لبناني مهام الحاكم الفرنسي وأبدى اللبنانيون استعدادا لقبول الإصلاحات الإدارية التي نوى الفرنسيون إجراءها، والتي عاد الفضل الأكبر فيها إلى روبير دي كيه، الأمين العام للمفوضية الفرنسية في عهدي الجنرال غورو (1919 – 1923) والجنرال مكسيم ويغان (1923 – 1924). وهكذا تمكن الفرنسيون، في السنوات الأولى من الانتداب، من وضع الأسس والقواعد التي قامت عليها الإدارة اللبنانية الجديدة(الصليبي، 1991، ص210).

وقد عملت السلطات الفرنسية على تنظيم الدرك اللبناني الذي أنشئ في عهد المتصرفية، كذلك الامر فصائل الشرطة في بيروت، وهي من مخلفات العهد العثماني. ونشطت قوى الأمن هذه لإعادة الأمن إلى البلاد ووضع حد لموجة الشغب والإجرام التي اجتاحت مختلف المناطق في أعقاب الحرب العالمية الأولى (الصليبي، 1991، ص210).

**ثانياً: على الصعيد الاقتصادي**

لم يكن الجانب الاقتصادي احسن حالاً من الجانب السياسي، فقد عانى اللبنانيون الويلات من جراء الانتداب وما رافقه من جوع وفوضى، نتيجة اهمال السلطات الفرنسية للجانب الاقتصادي من جهة وسيطرة المستشارين الفرنسيين على مقاليد الحكم والسلطة على أرجاء لبنان عامة، الامر الذي انعكس سلباً على الوضع الاقتصادي ككل، ولم يكن الدور الفرنسي إصلاحيا كما يدّعي وإنما هداماً نتيجة لما نشره من فساد اقتصادي، وتوسيعاً لهذه السياسة التي منعت تقدم البلاد في أية ناحية من النواحي التي من شأنها أن تؤدي الى الاستقلال عمدوا التجزئة الاقليمية وتغافلوا عن التطوير الاقتصادي الذي من شأنه أن يؤدي إلى نجاح وتطور، كما نفذوا سياسة جمركية خاطئة واهملوا الاقتصاد الوطني فتسربت أموال اللبنانيين الى الخارج وأسسوا الشركات الاجنبية ومنحوها امتيازات لا يقرها سوى ثلة من الفاسدين من المشرعين وبعض رجال الدين ليتخذوهم عوناً على البلاد وتلاعبوا بالحكم النيابي ليوهموا الشعب بأنه حكم باطل وابتدعوا مشكلة اقلية واكثرية ليتخذوها وسيلة للمشاغبة على الحكم الوطني(حبوش، د ت، 7).

من العقبات التي عرقلت سير البلاد من جميع النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التجزئة الاقليمية التي جعلت من فلسطين دولة ومن شرقي الاردن دولة ومن سورية الداخلية دولة ومن الاسكندرونة دولة ومن جبل الدروز دولة ومن العلويين دولة ومن لبنان دولة، بحيث كانت هذه الدول سيفاً قاطعاً يعمل في جسم هذه البلاد واقتصادها (حبوش، د ت، ص11).

لكن في المقابل عملت السلطات الفرنسية إلى شق الطرق التي تخدم مصالحها بالدرجة الأولى، فقد تم توسيع طريق دمشق بيروت هذا الامر لم يكن ليجمّل الانتداب الفرنسي، فقد كانت سيئاته على الاقتصاد أكبر من أن تُحصى، فقد شهد القطاع الصناعي هجرة العمال وتركهم المصانع نتيجة للأوضاع العامة التي رافقت الانتداب من أوضاع امنية

وغلاء معيشة نتيجة فقدان السلع من الأسواق ومرد ذلك بطبيعة الحال إلى تراجع الإنتاج الزراعي، وخاصة الحرير الذي كان ينتج بكثرة في ساحل الشام وخاصة في بيروت، في ظل مزاحمة الحرير الصناعي من جهة وكساد الأسواق وغياب التصدير نتيجة قيود الانتداب(القوزي، د ت، ص265)، فالامر أشبه بعلاقة تأثر وتأثير متبادل ومباشر بين الأوضاع كافة، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى العملية.

**ثالثاً: على الصعيد الاجتماعي والتربوي.**

لا يمكن فصل الجانب الاجتماعي والتربوي عن باقي مناحي الحياة في أي مجتمع، فقد شهد لبنان منذ تأسيس دولة لبنان الكبير العديد من المحن والأزمات ويعود بعضها للفترة التي سبقت تأسيسه بنصف قرن وتحديداً حرب ال 1860م والتي خلّفت أثراً كبيراً على مستوى تاريخ لبنان وعلى كافة المستويات، فقد غيرت التركيبة الديموغرافية لبيروت ولبنان من جهة بعد ان كانت بيروت محصورة ضمن السور، وما تلاها من فوضى وتغيرات ديموغرافية وبشرية وظهور احياء جديدة، فضلاً عن نهضة علمية كبيرة بدأت بوادرها مع الارساليات الأجنبية من جهة والنهضة الوطنية التي قام بها عتاة الفكر العربي من مفكرين ومثقفين عاصروا تلك الفترة، وتحديداً النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث شهد ظهور الجامعة الامريكية في بيروت والتي بدأت على يد القس الأمريكي دانيال بلس سنة 1861م وكذلك جامعة القديس يوسف في سنة 1875م(رستم، 1973، ص ص238،112).

في الحقيقة انتشر التعليم الجامعي من خلال الارساليات لكن ماذا عن المدارس؟ فقد كانت المدارس في لبنان في فترة الانتداب الفرنسي على أنواع ثلاثة، الأول مدارس اجنبية وهي مدارس تابعة للإرساليات الأجنبية ذات منهج وأهداف وفقاً للجهة الداعمة لها، وقد نشطت الارساليات الامريكية والأوروبية في لبنان على وجه الخصوص، وتحول بعضها إلى جامعات كما أشرت سابقاً.

والنوع الثاني هو المدارس الوطنية وغالباً ما كانت هذه المدارس ذات طابع ديني طائفي بحيث كل مدرسة تتبع لطائفة ما أو لمذهب ما. فضلاً عن المدارس الرسمية التي كانت تتبع للحكومة، يذكر ان هذا التشرذم التعليمي أثر بشكل مباشر على مستقبل الأجيال من النشئ اللبنانيين، فقد عززت المدارس الأجنبية الحب للغرب وثقافته، في حين بقيت المدارس الوطنية للفقراء من أبناء البلد في ظل وجود الانتداب، فقد كانوا في

مهب الريح حالهم كحال الدولة اللبنانية، في تلك الفترة (حنا، 1946، ص44).

ولا بد من الإشارة في معرض الحديث عن الوضع الاجتماعي فقد عانى الوضع الصحي في لبنان في فترة الانتداب من تدهور كبير نتيجة اهمال سلطات الانتداب ومن ورائها ذيوله للجانب الصحي في لبنان، الامر الذي رفع نسبة الوفيات نتيجة نقص الخدمات الطبية والعناية الصحية (حنا، 1943، ص58).

**الخاتمة**

إن تداعي وسقوط الدولة العثمانية أثّر على المنطقة بشكل جذري وكبير من خلال الآثار التي خلفها هذا السقوط، فقد كانت الدول الاوربية حاضرة، تنتظر لحظة حتى تسعى إلى موطئ قدم، وكثرت الاتفاقيات والمعاهدات التي تدعوا إلى اقتسام التركة، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن العرب على وجه الخصوص كانوا على قدر من الضعف بحيث لم يستطيعوا وقتذاك استلام زمام أمورهم والحصول على الاستقلال عن الدولة العثمانية دون الخضوع للانتداب الفرنسي، لكن وللتاريخ فقد حاول العرب فعل ذلك إلا أنهم وجدوا انفسهم معتمدين على الأجنبي من انكليز وفرنسيين في حركتهم تلك، وهناك من يقول بأن الإنكليز هم من حرّك العرب ضد الدولة العثمانية بهدف تسريع سقوطها.

في الحقيقة عملت سلطات الانتداب ما بوسعها للسيطرة على مقدرات البلاد من خيرات وثروات، كما انها عملت على تراجع الصناعات المحلية وشجعت الاستيراد بحيث يعزز التبعية الاقتصادية والسياسية، لكن في المقابل عملت سلطة الانتداب على إيجاد نظم سياسية لحكم لبنان وهي فرصة ذهبية من خلال الانتخابات والسلطة التشريعية والتنفيذية، إلا أن هذه الهيكلية لم يكتب لها النجاح بسبب المستشارين الفرنسيين من جهة وأذناب الانتداب من جهة أخرى الذين سعوا جاهدين إلى تثبيت وإكمال مسيرة سلطات الانتداب.

في المحصلة تعتبر فترة الانتداب حلقة ضمن حلقات التاريخ الطويل إما ان ننتقل للأفضل وإما ان ندع التاريخ يعيد نفسه بأن يخضعنا لسلطة الغير ربما لقرن من الزمن، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن فترة الانتداب قد أطّرت للطائفية في لبنان من خلال شرعنة التوزيع الطائفي فيه، وقد استمر الصراع على الحصص الطائفية إلى أن أتى اتفاق الطائف ورسم الخطوط العريضة للحكم وفق نظام طائفي مقيت.

## المصادر والمراجع:


1. حبوش، أميل، **أساليب السياسة الفرنسية**، بيروت: دار الأحد، د ت.
2. حنا، جورج، **من الاحتلال الى الاستقلال، بيروت:** مطبعة دار الفنون، 1946.
3. رستم، أسد، **لبنان في عهد المتصرفية**، بيروت: دار النهار للنشر، 1973.
4. سولت، جيرمي، **تفتيت الشرق الأوسط**، ترجمة نبيل الطويل، بيروت: دار النفائس، 2008.
5. سويد، ياسين، **موسوعة تاريخ لبنان السياسي والعسكري**، بيروت: دار نوبليس، 2004.
6. الصليبي، كمال، **تاريخ لبنان الحديث**، بيروت: دار النهار للنشر، 1991.
7. ضاهر، مسعود، **لبنان الاستقلال والميثاق والصيغة**، بيروت: معهد الإنماء العربي، 1977.
8. قاسم، طارق، **تاريخ لبنان المعاصر**، المؤلف، 2012.
9. القوزي، محمد علي، **لبنان في ظل الانتداب الفرنسي**، القاهرة، جامعة القاهرة، د ت.
10. الهاشم، ريمون، **الانتداب الفرنسي على لبنان**، بيروت، منشورات الجامعة الأنطوانية، 2007.